واقع الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية وآفاق تطويره

أ.م.د عبد الرزاق حمد حسين
جامعة تكريت / كلية الأدارة و الاقتصاد

المستخلص :-

اختلف الباحثون في البداية الحقيقية لظهور المناطق الحرة فبعض ارجعها إلى العصور البابلية والسومرية ، بينما يرى الاخرون انها فكرة عربية ترجع إلى شبه جزيرة العرب وتحديداً في مكة ، وفي العصر الحديث واستجابة للتطورات الاقتصادية الدولية ظهرت المناطق الحرة كأسلوب من اساليب جذب وتوطين الاستثمارات والتجارة الدولية ، واصبحت أحد الركائز المهمة في دعم الاقتصاد المحلي لدورها في خلق الروابط الامامية والخلفية ومواجهة الازمات الداخلية وخصوصاً مشكلة البطالة بالإضافة إلى دورها تعزيز القدرة التنافسية وتحسين وضع ميزان المدفوعات وتوفير الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية ؛ ونظراً لأهمية تجربة المناطق الحرة الاردنية فقد تم التطرق اليها لمعرفة مساهمتها في دفع وتنشيط عملية التنمية الاقتصادية وتوفيرها لفرص وآفاق جديدة لاقتصاد الاردني . منطلقين من نظرية مفادها ان المناطق الحرة الاردنية يمكن ان تساهم في دعم النشاط الاقتصادي من خلال توفير الاستثمارات والمساهمة في تحفيز المنتج المحلي من خلال تشجيع المنافسة محاولين معالجة مشكلة البحث المتمثلة في ان التطور الحاصل في الاردن يتطلب اقامة وتوسيع المناطق الحرة من اجل جذب الموارد اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية .

Abstract:

Differed researchers at the real beginning of the emergence of the free zones Some returned to the ages Babylonian, Sumerian, while others see it the idea of an Arab dating back to the Arabian Peninsula, specifically in Mecca, in modern times, and in response to international economic developments appeared free zones as a method of attracting and settling investment and international trade, and became One of the pillars task in supporting the local economy for its role in the creation of forward and backward linkages and face internal crises, especially the problem of unemployment in addition to its role enhancing competitiveness and improving the balance of payments and provide the necessary resources for economic development, and given the importance of the experience of the free zones of Jordan has been touched upon to see their contribution to the payment and activate the economic development process and provided new opportunities and prospects for the Jordanian economy. Departing from the theory to the effect that the free zones of Jordan can contribute to support economic activity through the

provision of investment and contribute to stimulating domestic product through the promotion of competition, trying to address the problem of the research of the development taking place in Jordan requires the establishment and expansion of free zones in order to attract the necessary resources to finance the process of economic development.

المقدمة :

استجابة للتطورات الاقتصادية الدولية ، ظهرت المناطق الحرة كأسلوب من أساليب جذب و توطين الاستثمارات والتجارة الدولية ، وأصبحت أحد الدعائم المهمة التي يرتكز عليها الاقتصاد المحلي خصوصاً في البلدان النامية ؛وذلك لدورها في خلق روابط أمامية وخلفية داخل الاقتصاد المحلي ومواجهة الازمات الداخلية وخصوصاً مشكلة البطالة عن طريق توفير فرص العمل أضف إلى ذلك دورها في تعزيز القدرة التنافسية وتحسين ميزات المدفوعات وجلب التكنلوجيا الحديثة وتوفير الموارد اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ، والمناطق الحرة عبارة عن مقاطعات صغيرة داخل حدود البلد الساسية ولكنها خارج حدودة الجمركية فالسلع والخدمات المارة عبرها غير خاضعة لضوابط الاستيراد والتصدير والرسوم الجمركية في البلد، ان عملية أيجاد هذه المناطق وتنشيط استثماراتها يتطلب بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وتشريعية ملائمة متأتية من تظافر جهود مختلف القطاعات الاقتصادية ، لذا فأن أي بلد يرغب في اقامة هذه المناطق بوصفها مشاريع تنموية عليه ان يقف على مقومات نجاحها والعوامل المعرقلة لعملها .

ونظراً لكون تجربة المناطق الحرة الاردنية من التجارب الناجحة في الوطن العربي كان لابد من التعرف على قدرتها في المساهمة في دفع وتنشيط عملية التنمية الاقتصادية والاستثمارية وتوفير آفاق وفرص جديدة للاقتصاد الاردني في ظل متغيرات اقتصادية دولية متسارعة تؤثر بشكل أو بآخر على الاقتصاد الوطني.

هدف البحث :

إن الهدف من البحث هو تبيان مفهوم وأهمية المناطق الحرة ومقومات وجودها وأمكانية توسيع هذه المناطق في البلدان العربية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وسنركز هنا على الاردن كنموذج للبلدان التي طبقت تجربة المناطق الحرة وكانت ذات أثر ايجابي في رفد الاقتصاد الاردني بالاستثمارات اللازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية.

فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في ان المناطق الحرة الاردنية يمكن ان تساهم في دعم النشاط الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والمساهمة في تحفيز المنتج المحلي من خلال تشجيع المنافسة.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في ان التطور الحاصل في الاردن يتطلب اقامة وتوسيع المناطق الحرة من اجل جذب الموارد اللازمة لسد فجوة الموارد المحلية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية ، وان المناطق الحرة ستساهم في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية اللازمة لذلك .

اسلوب البحث :

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي القائم على التحليل والتقويم لواقع المناطق الحرة في الاردن ، وبالاعتماد على المراجع والدراسات والمنشورات الحديثة والتقارير السنوية الصادرة عن مؤسسة المناطق الحرة .

هيكل البحث:

تضمن البحث مبحثين ، خصص المبحث الاول لدراسة الاطار المفاهيمي للمناطق الحرة وتضمن اربعة نقاط ، تناولت الاولى مفهوم المناطق الحرة والثانية نشأة وتطور المناطق الحرة ، والثالثة انواع المناطق الحرة والرابعة أهمية المناطق الحرة ومقومات نجاحها ، بينما تناول المبحث الثاني حركة الاستثمار والتجارة في المناطق الحرة الاردنية وتضمن اربعة نقاط ايضاً ، تناولت الاولى نشأة المناطق الحرة الاردنية ، والثانية أنواع المناطق الحرة الاردنية والثالثة الحوافز والتسهيلات في المناطق الحرة الاردنية وأخيراً دور المناطق الحرة الاردنية في دعم النشاط الاقتصادي ، واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للمناطق الحرة

أولاً : مفهوم المناطق الحرة :-

تقوم الفلسفة الحديثة للمناطق الحرة على انها مدخلاً باتجاه الانفتاح الاقتصادي وسياسات التحرر واقتصاديات السوق وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، فقد تطورت وظائف المناطق الحرة من نشاط التجارة الحرة في الموانئ والمطارات إلى ممارسة النشاط الاقتصادي بجميع اشكاله التجارية والانتاجية والخدمية .

وبذلك يمكن القول ان المناطق الحرة هي جزء من أراضي الدولة تدخل ضمن حدودها السياسية وتخضع لسلطتها ادارياً الا ان التعامل فيها يتم بصورة خاصة من ناحية الاستيراد والتصدير من دون أية رسوم او تعريفات جمركيه ، بحيث لا ينطبق على المعاملات التجارية الاجراءات المعمول بها داخل البلد(نصير ،٧٦٣، ٢٠١٠)، وهذا ما يسمح بقدر من الحرية في عملية المبادلة والذي من شأنه ان يجذب الاستثمارات اليها.

مما سبق يتضح ان للمناطق الحرة مجموعة من العناصر الاساسية يمكن اجمالها فيما يلي : (دائرة البحوث الاقتصادية في غرفة تجارة عمان ،٨٤، ٢٠٠٠)

١- السهولة في الاجراءات الادارية .
٢- انعزالها عن الاقاليم الجمركية للدولة .
٣- الغاء الرسوم والضرائب والرقابة على النقد والاجراءات الجمركية .
٤- تنشأ المناطق الحرة قريباً من المطارات والموانئ والمناطق النائية بهدف تنميتها.
٥- تخضع لسيادة الدولة ادارياً وسياسياً وامنياً .

تطلق مسميات مختلفة على المناطق الحرة من دولة لأخرى ، فهناك المناطق الحرة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة ،والمناطق الحرة المخصصة للتصدير ومناطق الخدمات ، والمناطق الحرة التكنولوجية ،وبالرغم من الاشكال المختلفة للمناطق الحرة الا انها جميعها تشترك في انه لايتم فرض اي رسوم جمركية أو ضرائب على وارداتها من

العالم الخارجي،كما يتم التعامل مع السلع الخارجة من المنطقة الحرة إلى داخل البلد على انها سلع مستوردة من الخارج (الجداوي،٢٠٠٥، ٢٢).

نستنتج مما سبق ان المناطق الحرة مهمة في الاقتصاد الوطني لاي بلد ، ومنها البلدان العربية والتي سعت إلى انشاء المناطق الحرة لاسباب مختلفة منها وجود اتجاه عام نحو التحرر الاقتصادي ، من خلال الغاء القيود التنظيمية وتشجيع القطاع الخاص وفتح المجال امام الاستثمارات الاجنبية ، والتخفيف من القيود الجمركية فضلا عن التطورات التي يشهدها العالم في التوسع السريع نحو التجارة الحرة والدخول في اتفاقيات لتعزيز هذه التجارة.

ثانياً : نشأة وتطور المناطق الحرة :

اختلف الباحثون في تحديد البدايات الاولى لنشأة المناطق الحرة فمنهم من يرى أن فكرة اقامة المناطق الحرة تعود إلى العهود السومرية والبابلية ، حيث اشارت النصوص المسمارية إلى وجود ثلاث محطات تجارية كان يقصدها العراقيون القدماء لأغراض التجارة كمدينة دلمون في البحرين والتي كانت حلقة وصل بين مدن حوض السند ومدن سومر واعتمدت على تجارة أخشاب وادي السند التي يتم مبادلتها مع البضائع العراقية كالصوف والحبوب والزيتون ، ومدينة بيخان في سلطنة عُمان والتي اشتهرت بتجارة النحاس وأخيراً المركز التجاري في مدينة ملينحا في باكستان والتي عن طريقها تم ايصال البضائع والسلع العراقية إلى بلاد الشرق . (الطائي ، ٢٠٠٥ ، ٣)

بينما يرى آخرون ان فكرة المناطق الحرة فكره عربية ترجع إلى اكثر من (١٥) قرناً في شبه جزيرة العرب وبالتحديد في مكة ، التي تقع في موقع جغرافي متميز في قلب قارات العالم القديم ، وكانت تتميز ايضاً بالمناخ القاري الشديد الحرارة الذي لم يساعد على الزراعة ؛ فلذلك اتجه اهلها إلى التجارة لتأمين معايشهم مستفيدين من موارد موسم الحج المتمثلة في الهدايا والنذور والقرابين التي يقدمها الحجاج للأصنام المنتشرة في الكعبة . (المرابط ، ٢٠٠٥، ٦٣)

وبذلك أصبحت مكة بمثابة منطقة حرة ، فكانت قوافلها تجذب منتجات الجنوب من ذهب واحجار كريمة وعاج وتوابل وبهارات وعطور ، ومنتجات الشمال من قمح ودقيق وسمن وزيت وصوف وغيرها، وهنا نجد ان مكة ضربت مثالاً رائعاً في أن أحد أسباب انشاء المناطق الحرة هو تنمية منطقة تعاني من الفقر وقلة الموارد الاقتصادية .

أما نشوء المناطق الحرة بالمفهوم الحديث فكانت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مرتبطتان بالتطورات الاقتصادية والتجارية والنقل التي اقترنت بالثورة الصناعية مستغلتاً الدول المستعمرة ، وبذلك ازدهرت المواقع الرئيسية لخطوط التجارة الدولية متركزتاً في الموانئ معتمدتاً على تموين السفن واقامة المخازن واعادة شحن السلع العابرة ، وكان من اهم تلك المناطق المنطقة الحرة في جبل طارق في القرن الثامن عشر وتحديداً عام ١٧٠٤ ، والمنطقة الحرة في سنغافورة في القرن التاسع عشر وتحديداً عام ١٨١٩ . (الحاجي ،٤٥،٢٠٠٥)

بعد ذلك تطورت المناطق الحرة في العالم تطوراً كبيراً سواء من حيث عددها أو من طبيعة أعمالها، فمن حيث عددها الذي كان لايتجاوز العشرات أصبح بالمئات، ففي عام ١٩٧٠ كان عددها لايتجاوز (١٠) مناطق حرة في جميع ارجاء العالم، ارتفعت إلى (١٦٠) في عام (١٩٨٥) وأرتفع عددها ليتجاوز (٥٠٠) منطقة موزعة على (١٢٠) بلد ، حصة الصين منها اكثر من (٣٠) منطقة تسهم بحوالي (٣٠%) من الناتج المحلي الاجمالي . ويعمل فيها حوالي (٤٠) مليون عامل ، أما حصة ماليزيا فبلغت (١٢) منطقة حرة ، بالاضافة إلى منطقة أكويك في شيلي التي تعتبر من المناطق المميزة في امريكا الجنوبية. (الغريباوي،١١٠،٢٠٠٥)

وأدركت البلدان النامية اهمية هذه المناطق للحصول على العملات الصعبة والاستثمارات الاجنبية والتكنولوجيا المتقدمة وتشجيع الصادرات وغيرها، فأصبح أكثر من (٩٣) بلد نامي في عام ١٩٩٧ يمتلك مناطق حرة وارتفعت إلى (١١٦) بلد في عام ٢٠٠٣ يعمل فيها اكثر من (٤٣) مليون عامل . (علي ، ٢٠١١ ، ١٢٩)

وتجدر الاشارة إلى ان البلدان العربية كانت من البلدان السباقة في انشاء المناطق الحرة ، فقد بدأت في عدن في مطلع القرن العشرين وفي لبنان وسوريا في مطلع الخمسينات وفي مصر والاردن في السبعينات وفي الامارات العربية المتحدة في منتصف الثمانينات. (الاسكوا ، ٢٠٠١ ، ١)

اما من حيث طبيعة عملها التي تطورت عبر الزمن ، فيلاحظ ان المناطق الحرة للتصدير تمثل في الوقت الحالي النمط السائد للمناطق الحرة فقد تطورت فكرة التخصص في انشاء المناطق الحرة تطوراً كبيراً من حيث نوعية النشاط والغرض منه والموقع والمساحة ،فبعد ان كانت مجرد مناطق تمنح فيها المشروعات التجارية امتيازات لتنشيط التجارة العابرة أصبحت تمارس فيها عمليات التصنيع والتخزين وانشطة الخدمات وبدأت تتخذ مواقعها بالقرب من الموانئ الجوية أو داخل البلاد لتعمير وتنمية المناطق النائية بعد ان كانت بالقرب من الموانئ البحرية ، كما أصبحت تقام على مدن أو موانئ بكاملها بعد ان كانت تقام على مساحات محدودة . (أوسرير ، ٢٠٠٣ ، ٤١)

وبذلك يمكن القول ان المناطق الحرة في العالم تطورت من حيث عددها ومن حيث عددها ونوعية النشاط المصرح العمل به من النشاط التجاري فقط إلى النشاط التجاري والصناعي والخدمي بالإضافة إلى اقامة مناطق صناعية للتصدير ، بالإضافة إلى تطور التسهيلات التي تقدم للمشروعات العاملة في المناطق الحرة من تسهيلات جمركية فقط إلى تسهيلات جمركية ومالية ، كما لم تعد اقامة المناطق الحرة بالقرب من الموانئ البحرية بل بدأت تُنشأ في اقاليم ومناطق نائية لتنميتها أو بالقرب من مصادر المواد الاولية المزمع استخدامها في منتجات المناطق الحرة.

ثالثاً : أنواع المناطق الحرة :-

لمعرفة نوع المنطقة الحرة لابد من معرفة نوع النشاط التجاري او الصناعي او كليهما او الخدمي الذي يمارس فيها ، وهل ان المنطقة الحرة مختصة في صناعات موحدة مع توابعها أم تحتوي على صناعات مختلفة ؟ وهل هي منطقة متكاملة ذاتياً أم منطقة مكمله لمنطقة اخرى ؟ إذ إن أغلب الدراسات تؤكد على وجود نوعين من المناطق الحرة هما :

١- المناطق الحرة العامة : -

المقصود بالمنطقة الحرة العامة هي تلك المنطقة التي يكون نشاطها متعدد ومتاح للجميع بالإضافة إلى تداخل وتشابك نشاطاتها الاستثمارية ، ويمكن تقسيمها إلى ألانواع الآتية :-

أ- المناطق الحرة التجارية :- تعتبر من أقدم المناطق الحرة التي ظهرت في القرن التاسع عشر نتيجة للثورة الصناعية وأخذت تنمو وتتطور مع زيادة حجم المبادلات التجارية الدولية ، ويقوم نشاطها على استيراد السلع من خارج البلد التي تقام فيها او من داخلها لغرض ايداع السلع وتخزينها وبعض الاعمال التمويلية كأعادة تغليف السلع والتجزئة وتبديل العبوات والعلامات التجارية من دون المساس بجوهر السلعة.(مجلس الوحدة الاقتصادية العربية،٦،١٩٨١)

وتتركز أهداف هذه المنطقة في تنمية التبادل التجاري من خلال تجارة اعادة التصدير وتسهيل تدفق السلع من وإلى البلد المضيف وتنمية تجارة الترانزيت.

ب- المناطق الحرة الصناعية : ظهر هذا النوع من المناطق الحرة في خمسينات القرن العشرين ، حيث كانت اول منطقة حرة صناعية في مدينة شانون في ايرلندا عام ١٩٥٩ ، وهذه المناطق عبارة عن مناطق صناعية تقع داخل سياج جمركي مخصصة للمنتجات التصديرية ، وتتمتع بمزايا التجارة الحرة فيما يتعلق بالانظمة والقوانين ، وتساهم في زيادة ايرادات البلد وإيجاد فرص عمل اضف إلى ذلك مساهمتها في سياسات الاصلاح الاقتصادي . (الاسكوا ، ٢٠٠١ ، ١-٢)

ج- المناطق الحرة التجارية - الصناعية : يعتبر هذا النوع أكثر جدوى من الانواع السابقة ، حيث يجمع بين خصائص وسمات المناطق الحرة التجارية والصناعية وتتميز هذه المناطق بارتفاع اجور الاراضي بسبب المنافسة في الطلب عليها وأرتفاع تكاليف الاستثمار ، وتقوم الدول المضيفة بتوفير كافة المتطلبات الضرورية لممارسة النشاط التجاري والصناعي والخدمي من وسائط نقل وقوة عمل مدربة والمعدات المتخصصة والمواد الاولية اللازمة وخدمات البنى التحتية.

٢- المناطق الحرة الخاصة :

تتميز هذه المناطق بمزاولة نشاط أو مشروع أقتصادي واحد بعد الحصول على موافقه البلد المضيف ، حيث يكون لكل مشروع منطقة خاصة به ويخضع لقوانين قد تختلف عن المناطق الحرة الخاصة الاخرى ولا تلتزم الحكومة بتقديم الخدمات التي توفرها في المناطق الحرة العامة .(غرفة تجارة وصناعة عمان ، ٢٠٠٠ ، ٨٥)

وتقسم هذه المناطق حسب طبيعة النشاط إلى مناطق حرة خاصة بالتخزين وأخرى خاصة بالتصنيع وبعضها لتقديم الخدمات ، ويعود السبب في ايجاد هذا النوع من المناطق الحرة إلى تسهيل عملية جذب المستثمرين الاجانب والمحليين لاقامة مشاريع خاصة بهم ومن اجل استقطاب التكنولوجيا والخبرات العلمية زد على ذلك ان مردودات هذه المناطق تفوق ما تجنيه الانشطة في المناطق الحرة العامة .

رابعاً : أهمية المناطق الحرة ومقومات نجاحها:-

١- أهمية المناطق الحرة :

ترجع أهمية المناطق الحرة إلى كونها خطوة يتم عن طريقها الاستجابة للمتغيرات الاقليمية والدولية التي تساعد على زيادة حدة المنافسة الاقتصادية، بعد ان أصبح من المسلم به انه لايمكن لبلد ان يعيش بمفرده عن البلدان الاخرى، ان العمل على انشاء المناطق الحرة سيؤدي إلى زيادة الانتاج الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة وانتقال رؤوس الاموال بين البلدان من خلال رفع الحواجز الجمركية والقيود الكمية تمهيداً للدخول في اتفاقيات التجارة العالمية. (شرف وآخرون ،٢٠٠٥ ، ٤)

ومع التطورات الاقتصادية والسياسية السريعة والمتلاحقة في مختلف مجالات الانتاج والتوزيع والاستهلاك وفي فلسفة الدولة ونماذج التنمية ، فقد اصبح لدى البلدان العديد من المبررات والاهداف لانشاء المناطق الحرة . واهم هذه الاهداف يمكن الاشارة اليها فيما يلي:(العاني ، ٢٠٠٢ ، ١١-١٢)

أ- توليد مصادر للعملات الصعبة مما يؤدي إلى زيادة احتياطي البلد منها ومن ثم معالجة الخلل في ميزان المدفوعات .

ب- تنشيط حركة التبادل التجاري ، حيث يقوم المجهزون بعرض بضائعهم في المنطقة الحرة ويأتي المشترون لشرائها من مختلف بلدان العالم او من داخل البلد وبذلك يزداد حجم التداول في الاسواق المحلية وتنشط حركة النقل .

ج- أيجاد فرص عمل جديدة وزيادة كفاءة وتدريب العاملين في البلد .

د- المساهمة في تنمية وتطوير الصناعات المحلية .

هـ- تعتبر المناطق الحرة أسواقاً احتياطية للبلد في حالات الطوارئ والازمات.

و- تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الصادرات وهذا ما يساعد بدوره في تنشيط وتطوير القطاعات الاقتصادية الموجهة نحو التصدير وبالتالي زيادة ايرادات الدولة من العملة الصعبة ، كما تساعد على ايجاد اسواق عالمية للصادرات المحلية.

ز- المساهمة في نقل وتطوير التكنلوجيا في الاقتصاد المحلي من خلال الأفادة من الخبرات والمهارات الاجنبية لتطوير الصناعة المحلية وزيادة التشابك الاقتصادي .

ح- تنمية وتطوير المناطق النائية والمطارات والموانئ التي تقام فيها او بقربها المناطق الحرة .

ط- زيادة الطاقة الاستيعابية لما توفره من استثمارات وطاقات مضافة تساهم في تحريك الاقتصاد المحلي، من خلال تنويع مصادر الدخل بالاعتماد على مصادر أقتصادية ومالية جديدة تتصف بالديمومة .

وقد نجحت بعض البلدان من تحقيق التطور الاقتصادي المنشود عن طريق مناطقها الحرة ، كما حدث في جمهورية الدومينيك في البحر الكاريبي في التسعينات من القرن التاسع عشر حيث صادرت مصدراً رئيسياً للمنسوجات والملابس والاحذية والبضائع الالكترونية إلى الولايات المتحدة التي منحت أغلب تلك السلع اعفاءات من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية (مبادرة حوض الكاريبي).(سوليفان ، ٢٠٠٤ ، ٤٦)

بالإضافة إلى المزايا التي تحققها المناطق الحرة للبلد المستضيف فانها تقدم العديد من المزايا والفوائد للمستثمرين والمشروعات الاجنبية التي يمكن اجمالها فيما يأتي : (المناطق الحرة في مصر، انترنت ، ٢)

١. الحصول على اعفاءات ضريبية وجمركية واراضي باسعار مناسبة.
٢. تسويق منتجات المشاريع في اسواق البلدان المجاورة .
٣. الاستفادة من الايدي العاملة ومستلزمات الانتاج الرخيصة .
٤. الاستفادة من البنى الاساسية التي تقوم بها الدولة لهذه المشاريع .
٥. يمنح المستثمرين الاجانب حق الاقامة داخل البلد .

وبالرغم من المزايا السابقة فان المناطق الحرة تساعد في تكوين مناطق متطورة مقارنة مع باقي مناطق البلد النامي ، وبذلك تتفاوت مستويات النمو والتنمية في هذه البلدان زد على ذلك امكانية استخدام هذه المناطق كطرق لتهريب رؤوس الاموال إلى الخارج.

٢- مقومات المناطق الحرة :-

ان القيام باي مشروع يتطلب توفر عدد من المقومات الرئيسة لانشائه ، وفيما يتعلق بالمناطق الحرة فان نجاحها مرهون بتوفر العديد من العوامل الاقتصادية والجغرافية والسياسية والامنية والتشريعية ، بالإضافة إلى حجم التسهيلات المقدمة للمناطق الحرة ، وتتمثل أهل تلك المقومات بما يأتي:-

أ. الموقع الجغرافي :- ويشتمل الموقع الجغرافي الملائم لانشاء المنطقة الحرة على توفر المواد الاولية والطاقة والايدي العاملة اللازمة لنشاط الاقتصادي وتوفر السوق للمنتجات ، فضلاً عن تسهيل عمليات النقل بما يساعد في تخفيض الكلف وهذا يتطلب وقوعها بالقرب من الموانئ البحرية والجوية ونقاط العبور البرية ، وبذلك يعتبر توفير وسائط النقل المتعددة والكفوءة عنصراً مهماً في جذب المستثمرين ويضمن ايصال المواد الاولية والسلع المطلوبة لتلبية احتياجات الشركات في المناطق الحرة في الوقت المناسب ، ومن الامثلة على المناطق الحرة التي لم تحقق الاهداف

المرجوة من قيامها بسبب سوء اختيار موقعها منطقة (باتان) في الفلبين والتي تبعد (١٦٠) كم عن العاصمة مانيلا. (البيضاني وثجيل ، ٢٠٠٦ ، ٢٠)

ب. العامل السياسي والامني :- مما لاشك فيه ان استحداث منطقة حرة هو قرار سياسي قبل ان يكون قراراً اقتصادياً او تشريعياً ؛ لان توفر الاستقرار السياسي والامني يعني اطمأنان المستثمر على أمواله وشعورة بالثقة في المناخ الاستثماري المتوفر في البلد ، حيث ان الحروب والاضطرابات الداخلية تؤثر بشكل سلبي على ثقة المستثمر الاجنبي بالنشاط الاقتصادي في البلد واخيراً البحث عن مكان آخر لمزاولة النشاط الاقتصادي. (خصاونه ، ٢٠١٠، ٣٦)

٣- العوامل الاقتصادية والادارية : تشمل هذه العوامل على توفر المواد الاولية وعوامل الانتاج والسوق وتوفر البنى التحتية ، واستقرار سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الاجنبية، و وجود شبكة للعلاقات التجارية الدولية ، فضلا عن توفر البنية الادارية السليمة من حيث سلامة الممارسات الاشرافية والرقابية ومرونتها وحجم الحوافز المالية والاقتصادية المقدمة إلى اصحاب رؤوس الاموال الراغبة في الاستثمار. (الزبيدي، ٢٠٠٠ ، ١٠٦)

٤- المقومات التشريعية :- فضلا عن مزايا الموقع والمقومات الاقتصادية والبيئة المستقرة سياسياً ، يجب ان يتوفر للمنطقة الحرة مناخ قانوني مستقرة متمثل بثبات القوانين والتشريعات وتقديم الضمانات بعدم التأميم والمصادرة والحرية في تحويل رأس المال ووضوحها فيما يتعلق بالاعفاءات الضريبية والتقاضي والتحكيم والتأمين والتعامل مع الاستثمارات الاجنبية.

ان عدم توفر المقومات السابقة يمثل معوقات بوجه قيام المناطق الحرة ، فانعدام الادارات المتخصصة وضعف البنى التحتية من أتصالات ونقل وتأمين وشحن وتفريغ ومطارات وموانئ ، وعدم اختيار الموقع الجغرافي المناسب ، وانعدام مناخ قانوني يتجاوب ويتفاعل مع التطورات الحديثة وعدم قدرة الشركات المحلية على التسويق عالمياً وانحسار دورها لفقدانها للخبرة العالمية.

كل ذلك سيؤدي إلى جعل المناطق الحرة غير كفؤة في ادائها الاقتصادي وغير محفزة للمستثمرين مما يضعف الأقبال تجاهها مما يجعلها غير قادرة على القيام بدورها الأساس والطبيعي كمنطقه حرة (عون،١٦٦،٢٠٠٧-١٦٧)

المبحث الثاني

حركة الاستثمار في المناطق الحرة الاردنية

اولاً : نشأة المناطق الحرة الاردنية .

يتميز الأردن بالاستقرار السياسي والاقتصادي وموقعه الستراتيجي في قلب منطقة الشرق الاوسط. بالإضافة إلى الظروف المناخية الملائمة وأعتدال الطقس ، وتوفر البنى التحتية والبيئة الاستثمارية الملائمة والقادرة على جذب الاستثمارات. (the free zones corporation,2004,17)

وفي ظل توفر هذه الظروف نشأت فكرة أقامة المناطق الحرة في الاردن كأداة من ادوات التنمية الاقتصادية من خلال تخصيص مواقع تتميز بقوانين وأنظمة خاصة تختلف عما يطبق في باقي انحاء البلد، تعطى اعفاءات وتسهيلات تؤهلها لتكون اماكن جذب للاستثمارات لتنمية المبادلات التجارية والصناعات التصديرية وتجارة الترانزيت ، ومن وحي هذه الفلسفة بدأت فكرة انشاء المناطق الحرة في الاردن في عام ١٩٦٦ ، عندما كلفت الحكومة

الاردنية منظمة (اليونيدو) التابعة للامم المتحدة بدراسة جدوى أقامة منطقة حرة في الاردن ، وقد بنيت الدراسة جدوى ذلك ، وبناءاً على ذلك قامت الحكومة في عام ١٩٧٣ بانشاء منطقة حرة في مدينة العقبة على ارض مساحتها (١٩) دونماً لتنمية المبادلات التجارية الدولية وخدمة تجارة الترانزيت ، ونتيجة لتطور الحركة التجارية في منطقة العقبة خلال المدة (١٩٧٣-١٩٧٥) وارتفاع الطلب على خدماتها قامت الحكومة بزيادة المساحة المخصصة للمنطقة بمقدار (٢٠٠٠) دونم على المدخل الشمالي للعقبة من اجل تطويرها وتوفير البنى التحتية والخدمات .

(the free zones corporation,2005,9)

بعد ذلك أزدادت مساحتها لتبلغ (٢١٩٥) دونماً موزعة على ستة مواقع ضمن حدود منطقة العقبة وذلك كما يلي : (تادرس ، ٢٠٠٦ ، ٧)

١- موقع الميناء :بمساحة (١٩) دونم يظم مبنى ادارة المنطقة بالإضافة إلى مستودعين لتخزين البضائع.

٢- موقع المقص : بمساحة (٢٤١) دونم يحتوي على ساحات ومستودعات لاستقبال البضائع .

٣- موقع ساحة المطار: بمساحة تصل إلى (١٦٢٥) دونم بضمنها (٣٠٠) دونم تستخدم كساحات لتخزين الاليات والمعدات الثقيلة .

٤- موقع مخازن التبريد : بمساحة (٥٠) دونم يشمل على مخازن تبريد لتخزين المواد التموينية .

٥- موقع العائم : بمساحة (١٠) دونم مخصص لتخزين البضائع ضمن حاويات مغلقة.

٦- موقع الشاطئ الجنوبي : بمساحة (٢٥٠) دونم وهي مؤجرة لشركة العقبة الدولية للمواشي .

وفي عام ٢٠٠٠ تم تحويل العقبة إلى منطقة اقتصادية خاصة وضمت المنطقة الحرة اليها وتعمل الأن تحت مظلة مفوضية المنطقة الاقتصادية الخاصة.

ثانياً : أنواع المناطق الحرة الاردنية :-

نتيجة لنجاح تجربة المنطقة الحرة في العقبة ونتيجة لزيادة الطلب على خدماتها ، تم انشاء مؤسسة المناطق الحرة في عام ١٩٧٦ ، كمؤسسة مستقلة مادياً وأدارياً تُشرف على انشاء وادارة واستثمار المناطق الحرة في الاردن بموجب القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٦ ، وبالنظر لما حققته هذه المنطقة من أنجازات تنموية واقتصادية فقد تم تعميم الفكرة فأنشئت مجموعة من المناطق العامة والخاصة وكما يأتي :

١. المناطق الحرة العامة :- وهي المناطق التي تشرف على ادارتها والاستثمار فيها مؤسسة المناطق الحرة وتشمل على ما يلي (مؤسسة المناطق الحرة ، ٢٠٠٧ ، ١٢-١٣)

أ- *المنطقة الحرة / الزرقاء* :- انشأت هذه المنطقة في عام (١٩٨٣) على شبكة طرق دولية تربط الاردن بالبلدان المجاورة ، بمساحة بلغت (٥٢٠٠) دونم وقد تم تجهيزها بالبنى التحتية المناسبة لاجتذاب اوجه الاستثمار المختلفة ، كالانشطة التجارية من تخزين البضائع والمركبات وتجارة الترانزيت ، والصناعية كالصناعات الغذائية والالبسة وقطع الغيار والمعدات الزراعية والخدمية كخدمات التخليص على البضائع والتأمين والنقل والخدمات المصرفية وخدمات الاتصال الحديثة .

ب- *المنطقة الحرة / سحاب* :- تم أفتتاح هذه المنطقة عام ١٩٩٧ على أرض مساحتها (٧٠) دونم لخدمة المستثمرين والصناعيين في مدينة الملك عبدالله الثاني الصناعية ، لتساعدهم في خدمة تخزين المواد الاولية والمنتجات الصناعية اضف إلى ذلك ذلك الانشطة الصناعية والتجارية والخدمية المختلفة .

ج- *المنطقة الحرة / المطار* :- تم أنشاءها في عام ١٩٩٨ في مطار الملكة علياء الدولي بمساحة بلغت (٢٠) دونم لتخزين البضائع المارة عن طريق المطار ، وبسبب زيادة الطلب على خدماتها تم توسيعها لتصبح (٣٥) دونم في عام (٢٠٠٣) .

د- *المنطقة الحرة/الكرك* :-أنشأت في عام(٢٠٠١) في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية وبمساحة وصلت إلى (١٣٨) دونم ويمارس فيها كافة الانشطة الاستثمارية.(صناعية،تجارية،خدمية)

هـ- *المنطقة الحرة / الكرامة* :- في نهاية عام (٢٠٠٤) تم أفتتاحها على الحدود الاردنية العراقية ، بمساحة (٥٠٠) دونم كمرحلة أولى والعمل جار على تطوير المرحلة الثانية البالغة مساحتها (٧٠٠)، على ان تشمل المرحلة الثالثة (٣٠٠) دونم أضافية ، ويمارس في المنطقة كافة الانشطة الاستثمارية (صناعية ، تجارية ، خدمية).

٢. المناطق الحرة الخاصة :

عملت الحكومة الاردنية على تشجيع القطاع الخاص وأعطاءه الدور الحقيقي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لذلك فتحت الباب ومنذ عام (١٩٩٠) للقطاع الخاص لانشاء وادارة مناطق حرة خاصة والتوسع فيها ، تعمل في جميع الانشطة الاقتصادية (صناعية ، زراعية ، خدمية)ولكل منطقة من هذه المناطق خصوصيتها من حيث الاعتبارات التي أنشأت من اجلها ، وتخضع لقانون مؤسسة المناطق الحرة وتتمتع بكافة الاعفاءات والحوافز التي تتضمنها تشريعاتها.حتى بلغ عددها (٣٥) منطقة موزعة على مختلف مناطق المملكة ، تمارس نشاطات اقتصادية متنوعة وتستفيد من المزايا الاقتصادية الخاصة بالموقع الخاص بها.(مؤسسة المناطق الحرة ، ٢٠١٠ ، ١٠)

ومن المتوقع ان تساهم المناطق الحرة الخاصة في زيادة معدلات النمو في مختلف الانشطة الاقتصادية وخاصة في القطاع الصناعي في حالة استخدام المشاريع الصناعية بطاقتها القصوى مما زاد في الناتج المحلي الاجمالي للمملكة .

ثالثاً : الحوافز والتسهيلات في المناطق الحرة الاردنية :-

صدر قانون مؤسسة المناطق الحرة ذي الرقم (٢٢) في عام ١٩٨٤ ، وتلاه القانون رقم (٤٣) الخاص باستثمار المناطق الحرة في عام (١٩٨٧) ، وفي عام ١٩٩٦ صدرت تعليمات مفصلة لبدلات الخدمات التي تقدمها المناطق الحرة الاردنية ، كما صدرت في عام ١٩٩٣ تعليمات مفصلة تخص التخزين والاستثمار في هذه المناطق . (الواسطي والعامري ، ٢٠٠٠، ١١٣)

تضمن هذه القوانين مجموعة من الحوافز التي تقدمها مؤسسة المناطق الحرة للمستثمرين منها ما يلي : (the free zones corporation,2006,11)

١- أعفاء ارباح المشروع المتأتية من النشاط الاقتصادي من ضريبة الدخل للبضائع التي يتم تصديرها إلى خارج المملكة ، فضلاً عن تجارة الترانزيت والارباح المتأتية من البيع أو التنازل عن البضائع داخل حدود المنطقة الحرة ، يستثنى من ذلك اعفاء الارباح الناتجة عن البضائع الداخلة إلى السوق المحلية .

٢- تعفى رواتب وعلاوات الموظفين غير الأردنيين العاملين في المشاريع المقامة في المناطق الحرة من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية.

٣- أعفاء البضائع المصدرة والمستوردة للمنطقة الحرة لغير السوق المحلي من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية وسائر الرسوم والضرائب باستثناء بدلات الخدمات والاجور.

٤- أعفاء كافة الابنية والانشاءات العقارية التي تقام في المنطقة الحرة من رسوم التراخيص ومن ضريبتي الابنية والاراضي .

٥- السماح بتحويل رأس المال المستثمر في المنطقة الحرة والارباح الناشئة عنه خارج المملكة وفقاً للأحكام المعمول بها.

٦- أعفاء منتجات المشاريع الصناعية المقامة في المناطق الحرة عند وضعها للاستهلاك في السوق المحلية من الرسوم الجمركية في حدود قيمة المواد والتكاليف والنفقات المحلية الداخلة في صنعها على ان تقدر القيمة من قبل لجنة مختصة .

كما تقدم مؤسسة المناطق الحرة الاردنية عدداً من الخدمات والتسهيلات يمكن اجمالها فيما يلي :- (the free zones corporation,2009,16)

أ- تجهيز المناطق الحرة بالمرافق العامة والخدمات والبنى التحتية من كهرباء وماء وشبكة اتصالات حديثة تشمل على شبكة الطرق الحديثة والهواتف والانترنيت والفاكس والتلكس والتبريد .

ب- تزويد المناطق الحرة بالساحات والمشروعات اللازمة لتغطية احتياجات المستثمرين .

ج- بغية تسهيل عمل المستثمرين فقد تم فتح فروع لعدد من المصارف وشركات التأمين والتخليص .

د- تشغيل البوابة الالكترونية للمؤسسة التي ساعدت في تمكين المتعاملين من أنجاز ومتابعة معاملاتهم والاطلاع على كافة المعلومات المتاحة على البوابة.

هـ - اصدار شهادات منشأ للمنتجات الصناعية التي تنتج داخل المناطق الحرة والتي تقل نسبة المدخلات المحلية فيها عن ٤٠% .

رابعاً : دور المناطق الحرة في دعم النشاط الاقتصادي :-

ساهمت مؤسسة المناطق الحرة في تنفيذ سياسات الحكومة الداعية إلى تنمية وتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية في المناطق الحرة والتوسع في انشاء مناطق جديدة والارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة من خلال تهيئة بيئة استثمارية مناسبة لمختلف أنواع الاستثمار؛ وذلك للارتقاء بالنشاط الاقتصادي إلى المستوى الذي يسهم في دفع عملية النمو الاقتصادي.

ولتبيان أثر المناطق الحرة في النشاط الاقتصادي للأردن ، لابد من التطرق إلى حركة الاستثمارات في هذه المناطق وحجم التجارة الداخلة والخارجة من وإلى المناطق الحرة وعدد الايدي العاملة الاردنية والاجنبية العاملة في هذه المناطق وكالأتي :-

١- حركة الاستثمار في المناطق الحرة العامة :-

شهدت حركة الاستثمار في المناطق الحرة العاملة تطوراً ملحوظاً حيث ارتفع عدد العقود الاستثمارية المبرمة خلال عام (٢٠١٠) إلى (٢٦٥) عقداً في مختلف الانشطة الاقتصادية (صناعي ، تجاري ، خدمات ، تخزين) مقابل (٢١٤) عقداً في عام (٢٠٠٩) وبنسبة نمو بلغت (٢٤%) وكما يتضح من الجدول الآتي :

جدول (١)توزيع عقود الاستثمار ومساحاتها حسب النشاط والمنطقة الحرة خلال عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠

المنطقة	النشاط	٢٠٠٩		٢٠١٠		معدل التغير	
		عدد العقود	المساحة (دونم)	عدد العقود	المساحة (دونم)	العقود %	المساحة (دونم)
المنطقة الحرة الزرقاء	تخزين بضائع	١٤٣	٣٣١,١	١٧٤	٣٢٦,٧	%٢٢	%١
	خدمات	١٧	٤,٦	٩	٠,٢	%٤٧	%٩٦
	صناعي	٢٥	٧٢,٨	١٨	٦٥,٩	%٢٨	%٩
	معارض سيارات	٢٢	٤٩,٥	٥٧	١٠٤,٩	%١٥٩	%١١٢
	المجموع	٢٠٧	٤٥٨,٠	٢٥٨	٤٩٧,٧	%٢٥	%٩
المنطقة الحرة سحاب	خدمات	١	٠,٠١	–	–		
	المجموع	١	٠,٠١	–	–		
المنطقة الحرة الكرامة	تخزين بضائع	٢	٣,٦	١	١,٠	–	%٧٣
	خدمات	١	٠,١	–	–		
	صناعي	–	–	١	٢,٥.		
	المجموع	٣	٣,٧	٢	٣,٥	%٣٣	%٥
المنطقة الحرة الكرك	تخزين بضائع	١	١,٠	٣	٣,٠	%٢٠٠	%٢٠٠
	خدمات		–	١	٠,٠١		
	صناعي		–	–	–		
	المجموع	١	١,٠	٤	٣,٠	%٣٠٠	%٢٠١
المنطقة الحرة المطار	تخزين البضائع	١	٠,٠٢	١	١,٠		
	خدمات	١	٠,٠٤	–	–		
	المجموع	٢	٠,٠٦	١	١,٠	%٥٠	%١٤٣٣
المجموع الكلي		٢١٤	٤٦٢,٨	٢٦٥	٥٠٥,٣	%٢٤	%٩

المصدر :مؤسسة المناطق الحرة (التقرير السنوي ٢٠١٠) وزارة المالية، الاردن، ٢٠١٠ ، ص٢٣.

يتضح من الجدول السابق أن النمو في عدد العقود أنعكس أيجاباً في المساحات المؤجرة التي أرتفعت من (٤٦٢,٨) دونم في عام (٢٠٠٩) إلى حوالي (٥٠٥,٣) دونم في عام (٢٠١٠) وبنسبة نمو بلغت (٩%) .

ويلاحظ ان المنطقة الحرة / الزرقاء ، تصدرت المرتبة الأولى بعدد العقود المبرمة، حيث ارتفعت من (٢٠٧) عقداً في عام (٢٠٠٩) إلى (٢٥٨) عقداً في عام (٢٠١٠) ؛وذلك بسبب اقبال المستثمرين على استئجار الاراضي غير المستصلحة في المناطق وتوسيعها على نفقتهم الخاصة . (مؤسسة المناطق الحرة ، ٢٢،٢٠١٠)

كما ان عدد العقود المبرمة لغرض تخزين البضائع تصدرت المرتبة الاولى في عام (٢٠١٠) عندما بلغت (١٧٩) عقداً وهو ما يمثل (٦٧,٥%) من اجمالي عدد العقود .

٢- حجم التجارة في المناطق الحرة العامة والخاصة :

شهدت حركة التجارة تطور ملموساً في المناطق الحرة العامة والخاصة خلال المدة (٢٠٠١-٢٠١٠) وهذا ما يمكن تبيانه في الجدول الاتي :-

جدول (٢)حجم التجارة في المناطق الحرة العامة والخاصة خلال الفترة(٢٠٠١-٢٠١٠)الف طن

السنة	حجم التجارة (حرة عامة)	النمو (%)	حجم التجارة (حرة خاصة)	النمو (%)	حجم التجارة (حرة عامة وخاصة)	النمو (%)
٢٠٠١	٧٢٤,١	-	١٢٢٦,٥	-	١٩٥٠,٦	-
٢٠٠٢	٥٥٨,٤	%٢٢,٩	١٧٠٩,٤	%٣٩,٤	٢٢٦٧,٨	%١٦,٣
٢٠٠٣	٧٦٧,١	%٣٧,٤	١٥١٠,٩	%١١,٦	٢٢٧٨,١	%٠,٥
٢٠٠٤	١٠٩١,٢	%٤٢,٢	١٦٢٢,٧	%٧,٤	٢٧١٣,٩	%١٩,١
٢٠٠٥	١٠٢٣,٩	%٦,٢	١٨٢٢,٥	%١٢,٣	٢٨٤٦,٥	%٤,٩
٢٠٠٦	٩٧٦,٣	%٤,٦	١٥١١	%١٧,١	٢٤٨٧,٣	%١٢,٦
٢٠٠٧	١٧٧٠,٢	%٨١,٣	١٣٢٦	%١٢,٢	٣٠٩٦,١	%٢٤,٥
٢٠٠٨	١٨٤٨,٦	%٤,٤	١٩٣٢,٤	%٤٥,٧	٣٧٨١,١	%٢٢,١
٢٠٠٩	١٦٣٨,٢	%١١,٤	١٧٦٨,٦	%٨,٥	٣٤٠٦,٧	%٩,٩
٢٠١٠	٩٤٠,٤	%٤٢,٦	١٦٠٠,٨	%٩,٥	٢٥٤١,٢	%٢٥,٤
معدل النمو		%٨,٦		%٥,١		%٤,٤

المصدر :مؤسسة المناطق الحرة (التقرير السنوي ٢٠١٠) وزارة المالية، الاردن، ٢٠١٠ ، ص٢٦.

يتضح من الجدول السابق ان حجم التجارة (كمية البضائع الداخلة والخارجة إلى السوقين المحلي والاجنبي) في المناطق الحرة العامة والخاصة بلغ (٢٥٤١,٢) ألف طن في عام (٢٠١٠) مقارنة مع (١٩٥٠,٦) الف طن في عام (٢٠٠١) وبنسبة نمو بلغت (٤,٤%) سنوياً ، أما أعلى مستوى فسجل في عام (٢٠٠٨) عندما بلغ حجم التجارة (٣٧٨١,١) الف طن كما نما حجم التجارة في المناطق الحرة العامة بمعدل (٨,٦%) سنوياً مقارنة مع معدل نمو في المناطق الحرة الخاصة بلغ (٥,١%) سنوياً .

أما التطور في قيم البضائع الخارجة من المناطق الحرة العامة والخاصة خلال المدة (٢٠٠١-٢٠١٠) فيمكن ملاحظته في الجدول الاتي :

جدول (٣)قيم البضائع الخارجة من المناطق الحرة العامة والخاصة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ (مليون دينار)

السنة	قيم بضائع خارجة (حرة عامة)	النمو في قيم بضائع خارجه (حرة عامة)	قيم بضائع خارجة (حرة خاصة)	النمو في قيم بضائع خارجه (حرة خاصة)	قيم بضائع خارجة (حرة عامة وخاصة)	النمو في قيم البضائع الخارجه (حرة عامة وخاصة)
٢٠٠١	٦٢٣,٨	-	٦٤,٦	-	٦٨٨,٤	-
٢٠٠٢	٩٤٨,٧	%٥٢,١	١٨٧,٦	%١٩٠,٦	١١٣٦,٣	%٦٥,١
٢٠٠٣	١٧٠٨	%٨٠	١٦٦,٢	%١١,٤	١٨٧٤,٣	%٦٤,٩
٢٠٠٤	١٩١٦,٣	%١٢,٢	٢٥٣,٧	%٥٢,٦	٢١٧٠,١	%١٥,٨
٢٠٠٥	١٨٩٨	%١	٢٩٨,٨	%١٧,٧	٢١٩٦,٨	%١,٢
٢٠٠٦	١٩٦٧	%٣,٦	٣٨٦,٤	%٢٩,٣	٢٣٥٣,٤	%٧,١
٢٠٠٧	٢٢٨٤,٣	%١٦,١	٣٨٠,١	%١,٦	٢٦٦٤,٥	%١٣,٢
٢٠٠٨	٢٩٨٧,١	%٣٠,٨	٣٦٩	%٢,٩	٣٣٥٦,١	%٢٦
٢٠٠٩	٣٢٥٧,٣	%٩	٤٢٦,٥	%١٥,٦	٣٦٨٣,٨	%٩,٨
٢٠١٠	٣٥٣٦,٩	%٨,٦	٣٩٣,٨	%٧,٧	٣٩٣٠,٧	%٦,٧
معدل النمو		%٢٣,٥		% ٣١,٤		%٢٣,٣

المصدر :مؤسسة المناطق الحرة (التقرير السنوي ٢٠١٠) وزارة المالية، الاردن، ٢٠١٠ ، ص٢٨.

يتضح من الجدول السابق ان قيم البضائع الخارجة من المناطق الحرة العامة والخاصة بلغ (٣٩٣٠,٧)مليون دينار في عام (٢٠١٠) مقابل (٦٨٨,٤) مليون دينار في عام (٢٠٠١)بمعدل نمو (٢٣,٢%) سنوياً كما نمت قيم التجارة الخارجة من المناطق الحرة الخاصة بمعدل (٣١,٤%) مقارنة مع (٢٣,٥%) لقمع التجارة الخارجة من المناطق الحرة العامة .

ونلاحظ هنا بالرغم من ان حجم التجارة في المناطق الحرة من حيث الكميات شهد نمو سنوي بلغ (٤,٤%) ، الا أن حجم التجارة من حيث القيم للبضائع الخارجة شهد نمواً مرتفعاً بمعدل سنوي بلغ (٢٣,٢%) والسبب في ذلك هو ان التجارة في المناطق الحرة شهدت تحولاً من البضائع ذات القيم المنخفضة إلى البضائع ذات القيم الاعلى.
(مؤسسة المناطق الحرة ، ٢٠١٠، ٢٨)

٣- العمالة في المناطق الحرة :-

تساهم المناطق الحرة في توفير فرص عمل للعمالة المحلية في مختلف المشاريع الاقتصادية العاملة في المناطق الحرة ، مما يساعد على رفع مستوياتهم المعاشية ورفع كفاءتهم وقدراتهم العملية من خلال التدريب والتأهيل على استخدام التكنولوجيا المتطورة ، والجدول الاتي يوضح الايدي العاملة الاردنية والاجنبية في المناطق الحرة العامة والخاصة حسب المنطقة والنشاط الاستثمارية لعام (٢٠١٠) :

جدول (٤) الايدي العاملة الاردنية والاجنبية في المناطق الحرة العامة والخاصة حسب المنطقة والنشاطات الاستثمارية لعام ٢٠١٠

	النشاط الصناعي		النشاط التجاري		النشاط الخدمي		المجموع لكل		المجموع	النسبة	
المنطقة	اردنية	اخرى	اردنية	اخرى	اردنية	اخرى	اردنية	اخرى		اردنية	اخرى
مناطق حرة عامة	٤٨٠٠	٣٥٤	٦٨٩٠	٢٣٠	٣٦٤٠	٠	١٥٣٣٠	٥٨٤	١٥٩١٤	%٩٦	%٤
الزرقاء	٣٦٤٤	٣٢٩	٦٧٠٥	٢٢٣	٣٥٦٣	٠	١٤٩١٢	٥٥٢	١٥٤٦٤	%٩٦	%٤
سحاب	١٥٠	١٠	٧٢	٣	٧٠	٠	٢٩٢	١٣	٣٠٥	%٩٦	%٤
المطار	٠	٠	١٠٣	٢	٣	٠	١٠٦	٢	١٠٨	%٩٨	%٢
الكرامة	٠	١٥	٠	٢	٠	٠	٠	١٧	١٧	–	%١٠٠
الكرك	٦	٠	١٠	٠	٤	٠	٢٠	٠	٢٠	%١٠٠	–
مناطق حرة خاصة	٢٨١٦	١٣٦١	٤٢٤	١٩٢	٩١٢	٠	٤١٥٢	١٥٥٣	٥٧٠٥	%٧٣	%٢٧
المجموع	٧٦١٦	١٧١٥	٧٣١٤	٤٢٢	٤٥٥٢	٠	١٩٤٨٢	٢١٣٧	٢١٦١٩	%٩٠	%١٠

المصدر :مؤسسة المناطق الحرة (التقرير السنوي ٢٠١٠) وزارة المالية، الاردن، ٢٠١٠ ، ص٣٨.

يتضح من الجدول السابق أن اجمالي عدد الايدي العاملة الاردنية وغير الاردنية العاملة في مختلف المشاريع الاستثمارية لعام (٢٠١٠) بلغت (٢١٦١٩) عامل منهم (١٩٤٨٢) عامل من الاردنيين يشكلون ما نسبته (٩٠%) من مجموع العمالة ، بينما تمثل الجنسيات الاخرى الـ (١٠%) المتبقية.

بالإضافة إلى ما تقدم فأن المناطق الحرة في الاردن تساهم في تنشيط قطاع النقل من خلال حركة الشاحنات الداخلة والخارجة والتي وصلت إلى (٩١,٥) الف مركبة في عام (٢٠١٠) ، كما تنعكس حركة الاستثمار والتجارة في المناطق الحرة على القطاع المصرفي ، حيث تتم اغلب المعاملات المالية المرتبطة بالاستثمار عن طريق هذا القطاع ، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قيمة البضائع التي وصلت إلى (٣٩٣٠,٧) مليون دينار في عام (٢٠١٠) ، وتساهم المناطق الحرة في تنشيط قطاع الفنادق وتجارة التجزئة ، حيث بلغ عدد الزوار للمناطق الحرة حوالي (٣١,٥) الف زائر في عام (٢٠١٠) منهم (٨٨٨٣) زائر من جنسيات غير اردنية ، (مؤسسة المناطق الحرة ، ٢٠١٠، ٣٧)

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً :- الاستنتاجات :

١- يعتمد نجاح المنطقة الحرة في تنشيط الاستثمارات الاجنبية والمحلية وتحقيق أهدافها الاخرى على توفر مقومات نجاحها أبتداءاً من الموقع الجغرافي والعامل السياسي والامني مروراً بدراسة جدوى اقتصادية لهذه المنطقة المتضمنة توفر المواد الاولية والسوق وعوامل الانتاج والبنى التحتية بالإضافة إلى الاطار القانوني والتشريعي ، وان عدم توفر هذه المقومات يعني تحولها إلى معوقات تواجه انشاء المناطق الحرة.

٢- ان المناطق الحرة يمكن ان تساهم في تطوير الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال توفير فرص عمل جديدة وتحسين القدرة التنافسية للسلع المنتجة وتنشيط حركة التبادل التجاري وجذب الاستثمارات الاجنبية التي تساهم في نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الاقتصاد المحلي ، وتحسين وضع ميزان المدفوعات وتنمية وتطوير المناطق النائية وغيرها .

٣- ان تميز الاردن بالاستقرار السياسي والاقتصادي وموقعه الستراتيجي في قلب منطقة الشرق الاوسط بالإضافة إلى توفر الظروف المناخية والاطار التشريعي الملائم ، ساعد على نجاح المناطق الحرة التي كانت اداة من أدوات التنمية الاقتصادية فيه .

٤- ان المناطق الحرة في الاردن وخصوصاً منطقة العقبة تعتبر من انجح المناطق وأكثرها استقطاباً للاستثمارات الاجنبية والمحلية زد على ذلك استقطابها للايدي العاملة المحلية والاجنبية وبمختلف المستويات.

٥- ساهمت المناطق الحرة الاردنية في تنشيط ودعم الاقتصاد المحلي ، حيث ارتفع عدد العقود في المناطق الحرة من (٢١٤) في عام ٢٠٠٩ إلى (٢٦٥) في عام ٢٠١٠ ، وان قيم البضائع الخارجة من المناطق الحرة بلغ (٣٩٣٠,٧) مليون دينار في عام (٢٠١٠) مقابل (٦٨٨,٤) مليون دينار في عام (٢٠٠١) زد على ذلك توفير فرص عمل للعمالة المحلية في مختلف المشاريع الاستثمارية العاملة في المناطق الحرة حيث وصلت إلى (٢١٦١٩) عامل منهم (١٩٤٨٢) عامل منهم (١٩٤٨٢) عامل من الاردنيين كما أزداد نشاط قطاع النقل والمصارف ، وبلغ عدد الزائرين للمناطق الحرة حوالي (٣١٠٥) الف زائر وهو ما ساعد على تنشيط قطاع الفنادق وتجارة التجزئة.

التوصيات :

١- العمل على تشجيع اقامة المناطق الحرة باختلاف انواعها العامة والخاصة لما تمتلكه من مزايا كبيرة تساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية ونقل التكنلوجيا وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية.مستبعدين الصناعات التي يمكن ان تنافس الصناعات التصديرية المحلية،ويفضل ان توزع هذه المناطق على عموم البلاد لتلافي الاختلال في توزيعها .

٢- يجب ان تسعى البلدان المضيفة للمناطق الحرة إلى الافادة من التجارب العالمية في هذا المجال من خلال تدريب الكوادر الادارية والفنية العاملة فيها ورفع كفاءتها.

٣- يجب ان تعمل البلدان العربية ومنها الاردن على توفير المناخ السياسي والامني والاقتصادي والتشريعي الملائم الذي يكفل تشجيع الاستثمار بجميع انواعه ومنه الاستثمار في المناطق الحرة بالإضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في اقامة المزيد من المناطق الحرة.

٤- بهدف الارتقاء بالاستثمار في المناطق الحرة الاردنية يجب العمل على اجراء دراسة للمشاكل والصعوبات التي تواجه المستثمرين في هذه المناطق بهدف تحسين الاداء وتطور الانتاج والعمل على تذليل هذه الصعوبات بما يكفل التطوير المستمر للستراتيجيات الاقتصادية والاستثمارية والتشريعية المتعلقة بالاستثمار في المناطق الحرة .

٥- العمل على وضع سياسات ترويجية وتسويقية للتعرف على المناطق الحرة ، وهذا يتطلب برامج وخطط تركز على حوافز الاستثمار والامتيازات المقدمة زد على ذلك اقامة ندوات وملتقى أقتصادي استثماري للتعريف بالمناطق الحرة وأهمية الاستثمار فيها، توجه فيها الدعوات لمختلف رجال الاعمال والمستثمرين المحليين والاجانب .

المصـــــادر

١- الاسكوا (تقييم المناطق الحرة : جوانب الصناعة والنقل دراسات حالة مختارة في منطقة الاسكوا) الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠١ .

٢- المناطق الحرة في مصر :

www.ldbe-egypt.com/doc/hora/.doc

٣- أوسرير ، منور (دراسة نظرية عن المناطق الحرة : مشروع منطقة بلارة)، مجلة الباحث ، العدد الثاني ، ٢٠٠٣ .

٤- البيضاني ، جليل شيعان وثجيل ، ربيع قاسم (عوامل نجاح المناطق الحرة في الدول النامية) مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد ١٧ ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦ .

٥- تادرس ، جاسر (دور المناطق الحرة الاردنية في التنمية الاقتصادية) مؤسسة المناطق الحرة ، الاردن ، ٢٠٠٦ .

٦- الجداوي ، أحمد نبيل محمد (المناطق الحرة في مصر : النشأة – التطور – الاهمية) الملتقى العربي الاول حول (الاساليب الحديثة في تنظيم وأدارة المناطق الحرة) المنظمة العربية للتنمية الادارية ، الشارقة للفترة من ٢٧-٣١ آذار ، ٢٠٠٥ .

٧- الحاجي ، عائشة سالم (المناطق الحرة أداة لرفع الكفاءة) الملتقى العربي الاول حول (الاساليب الحديثة في تنظيم وادارة المناطق الحرة) المنظمة العربية للتنمية الادارية ، الشارقة ، للفترة من ٢٧-٣١ آذار ، ٢٠٠٥.

٨- خصاونة ،محمد قاسم (الاستثمار في المناطق الحرة)دار الفكر، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠١٠.

٩- الزبيدي ، علي (تقويم اليات الاستثمار في المناطق الحرة في العراق) مجلة دراسات اقتصادية ، العدد الثالث والرابع ، السنة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٩ -٢٠٠٠ .

١٠- سوليفان ، جون ، وروجرز ، جين (الاستثمار الاجنبي المباشر) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، واشنطن ، طبعة منقحة ، ٢٠٠٤ .

١١- شرف ،سمير وآخرون (دراسة تحليلية للفوائد والتكاليف للمناطق الحرة) مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٧)، العدد (٤) ، ٢٠٠٥.

١٢- الطائي ، مهدي طالب ابراهيم (الاهمية الاقتصادية لاقامة منطقة حرة في اقليم كردستان: السليمانية) مجلة الادارة والاقتصاد ، السنة الثامنة والعشرون ، العدد ٥٧ ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ .

١٣- العاني ، تقي عبد سالم (المناطق الحرة في العراق : اهميتها وسبل تطويرها) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد الاول ، العدد الاول ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢ .

١٤- علي ، أحمد أبريهي (الاستثمار الاجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي) بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١١ .

١٥- عون ، توفيق عباس عبد ، (مناطق التجارة الحرة وأثارها الاقتصادية) المجلة العراقية للعلوم الادارية ، المجلد ٤ ، العدد ١٦ ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠٠٧ .

١٦- غرفة تجارة وصناعة عمان(المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات ورواج تجارة اعادة التصدير)مجلة دراسات اقتصادية ،العدد الثالث والرابع ،السنة الاولى ،بيت الحكمة ،بغداد ، ١٩٩٩-٢٠٠٠ .

١٧- الغريباوي ، أيمان عبد خضير (مناطق التجارة الحرة العربية والمنافسة الدولية) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد التاسع ، السنة الثالثة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ .

١٨- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (المناطق الحرة التجارية والصناعية ودورها في اقتصاديات الدولة النامية) عمان ، الاردن ، ١٩٨١.

١٩- المرابط ، حسين احمد (نشأة المناطق الحرة : مكة أولى المناطق الحرة في العالم) الملتقى العربي الاول حول (الاساليب الحديثة في تنظيم وأدارة المناطق الحرة) . المنظمة العربية للتنمية الادارية ، الشارقة للفترة من ٢٧-٣١ آذار ، ٢٠٠٥ .

٢٠- مؤسسة المناطق الحرة (التقرير السنوي ٢٠٠٧) ، وزارة المالية ، الاردن، ٢٠٠٧ .

٢١- مؤسسة المناطق الحرة (التقرير السنوي ٢٠١٠) وزارة المالية، الاردن ، ٢٠١٠ .

٢٢- نصير ، أحمد محمد مصطفى (دور الدولة أزاء الاستثمار وتطوره التاريخي) دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٠ .

٢٣- الواسطي ، فاضل داود ، والعامري ، فلوريدا حميد (دور المناطق الحرة في الاقتصادات العربية النفطية : المحور القانوني دراسة مقارنة لقوانين المناطق الحرة في العراق والاردن ودولة الامارات) مجلة دراسات اقتصادية ، العدد الثالث والرابع ، السنة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ١٩٩٩-٢٠٠٠ .

24- The free zones corporation (Annual Report 2004) ministry of finance, Jordan , 2004 .

25- The free zones corporation (Annual Report 2005) ministry of finance, Jordan , 2005 .

26- The free zones corporation (Annual Report 2006) ministry of finance, Jordan , 2006 .

27- The free zones corporation (Annual Report 2009) ministry of finance, Jordan , 2009 .